

الطالب الجامعي بين تحديات التكوين الجامعي ورهانات سوق العمل في الجزائر
**The University student between the challenges of university training and
the stakes of the labor market in Algeria**

أ/زيان بختة

A/Zian Bakhta

جامعة أبو القاسم سعد الله-الجزائر 2

Abu Al Qasim Saad Allah University- Algeria2

أ/برقوث عبد الرزاق

A/Bargouth Abderrazak

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2

Mohamed Lamine Dabbaghine University-Sétif 2

تاريخ القبول: 2020/01/15

تاريخ الإرسال: 2019/11/29

Abstract:

ملخص:

University as a holistic system is considered as the field where the university formation is practiced through several specializations, including human and social sciences ,which is one of the domains that had known many adjustments, therefore, various new specialties have been inserted . That , opened the door to occupy many professions whether in teaching or in management. However the tremendous amount of students received by the university formation, made it more complicated to meet the needs of labour- markets ,which requires adapting new procedures that should combine the outcomes of university with the incomes of the institutions receiving those graduates in order to provide employment

key words : The University -
Student - University Formation -
Labour-markets

تعتبر الجامعة كنظام كلي الحقل الي يُمارس فيه التكوين الجامعي باسم عدة تخصصات بما فيها ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية وهو من الميادين التي شملها عدة تغييرات، إذ تم فيها إدراج عدة تخصصات جديدة والتي فتحت المجال لشغل عدة وظائف سواء في التعليم أو الإدارة ، لكن وأمام استقبال كم هائل من الطلبة ضمن التكوين الجامعي أصبح من الصعب تكييف ذلك مع متطلبات سوق العمل، الأمر الذي استدعى اعتماد إجراءات جديدة من شأنها التوفيق بين مُخرجات الجامعة ومُدخلات المؤسسات المستقبلية لهؤلاء الخريجين قصد العمل.

الكلمات المفتاحية : الطالب الجامعي – الجامعة –
التكوين – سوق العمل.

1. مقدمة:

الوظائف التي يتم الإعلان عنها في المؤسسات مع العدد

الكبير من المترشحين لشغل هذه الوظائف.

إذن: كيف يتعامل الطالب الجامعي مع مسألة اللاتوازن

بين التكوين الجامعي و متطلبات سوق العمل في الجزائر

؟ وماهي الإجراءات التي تسعى الوزارة الوصية

لاعتمادها لمعالجة ذلك؟

2- التكوين الجامعي في ظل نظام "ل م د" - ما

هو كائن وما يجب أن يكون:

تعتبر الجامعة المجال الذي يتكون فيه الطالب لتجهيزه

لسوق العمل، فهي عبارة عن "مؤسسة اجتماعية من

صنع المجتمع وهي تمثل قمة الهرم التعليمي، ليس بمجرد

كونها آخر مراحل النظام التعليمي وحسب بل لأنها

تتحمل مسؤولية كبيرة في صياغة وتكوين الشباب

الجامعي علميا وقوميا وثقافيا وفكريا ووجدانيا، إنها أداة

المجتمع في صنع قياداته في مختلف الميادين الفنية والمهنية

والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والفكرية"

فالجامعة نسق فرعي مهم جدا من النظام الشامل

(المجتمع) فهو لا يعمل بمعزل عن باقي الأنساق الفرعية

الأخرى الأسرة ، المدرسة، سوق العمل هذا الأخير

الذي يتطلع لولوجه أي طالب جامعي.¹

ولقد اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

عدة إجراءات قصد تكييف التكوين الجامعي مع

متطلبات العالم الخارجي ، وجسدت ذلك من خلال

اعتماد نظام "ل م د" في الجامعات الجزائرية بدل النظام

الكلاسيكي السائد سابقا تحت غطاء إصلاح المنظومة

أفرز نظام "ل م د" كتجربة تكوينية اعتمدها وزارة

التعليم العالي والبحث العلمي واقعا يُؤخذ عليه خاصة

في علاقة الجامعة بالمحيط الخارجي أي سوق العمل،

لذلك سنحاول في هذا المقال التطرق إلى واقع التكوين

الجامعي بالجزائر في ظل اعتماد نظام ل م د في

السنوات الأخيرة إضافة إلى تحديد متطلبات سوق

العمل لهذا التكوين في الفترة الحالية خاصة مع

التخصصات الجديدة المدرجة ، والواضح بما لا يدعو

إلى الشك السعي المتواصل لوزارة التعليم العالي والبحث

العلمي إلى إدراج تخصصات تتماشى مع ما يتطلبه

سوق العمل كما ونوعا، هذا الأخير الذي سيكون

جوهر تحليلنا على اعتبار أنه لا بد من تكييف مخرجات

الجامعة مع البيئة الخارجية والتي ستكون ضمن

مُدخلات المؤسسات التي تسعى إلى توظيف موارد

بشرية مؤهلة (خريجي الجامعات)، ضف إلى ذلك لا بد

من التطرق لمسألة مهمة وهي مدى تطابق ما يتم

تحصيله خلال التكوين الجامعي مع مُستلزمات الوظائف

المطروحة على مستوى هيئة التوظيف العمومي (أي

الجانب النظري والجانب التطبيقي) .

وعليه وفي إطار هذا المقال دائما، سيتم التطرق

إلى واقع النظام الجامعي وإلى تمثلات الطلبة الجامعيين

حيال هذه المسألة بالإضافة إلى إمكانية التنسيق بين

التكوين الجامعي ومخرجاته الكمية والنوعية مع تحديات

سوق العمل اليوم ، إضافة إلى فكرة اللاتوازن بين عدد

معضلة حقيقية بين ما هو كائن وما يجب أن يكون بين ما هو نظري والواقع المعاش بين ما كُتب على الورق وما جُسد على أرض الواقع.

وما يهمننا أكثر في هذا المقال هو العلاقة بين الجامعة وسوق العمل في ظل اعتماد هذا النظام الجديد ففي مجال التأطير - وحسب وزارة التعليم العالي- فهناك مبررات جعلتها تُغير النظام السابق والهدف تحقيق ما يلي**:

- ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.
- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو إقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل.
- تطوير آليات التكييف المستمر مع تطورات المهن.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالتعليم والتكنولوجيا.
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتوزيعهما.
- إرساء أسس الحكومة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.

الجامعية، على اعتبار أن النظام القديم لا يستجيب مع التحديات الكبرى التي يفرضها التطور غير المسبوق في العلوم والتكنولوجيا وعملة الاقتصاد وبزوغ مجتمع المعلومات وبرز المهنة الجديدة فضلا عن التحديات المتمثلة في منظومة التعليم العالي مثلما تم الإشارة إلى ذلك سابقا*.

وبعد مرور أكثر من 10 سنوات من تطبيق هذا النظام الجديد، فالواضح أن عدة بوادر لاحت إلى الأفق سواء الإيجابية منها أو السلبية والتي لا بد من الإشارة إليها ، غير أن الأهم في هذا المقال التركيز على مدى ملائمة هذا النظام مع البيئة الخارجية متمثلة أساسا في سوق العمل.

ومما لا شك فيه أن الهدف الجوهرى للطلاب الجامعي بعد الالتحاق بالجامعة هو محاولة التأقلم مع هذا النظام الجديد على اعتبار أنه انتقل من نظام خاضع لوزارة التربية الوطنية إلى نظام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فمُخرجات النظام الأول هي مُدخلات للنظام الثاني سواء في الحجم الساعي أو طبيعة التكوين أو حتى في طريقة التقييم والتقييم .

إن التفكير في نظام ل م د سبقه نقد للنظام الكلاسيكي السابق كونه غير مرن ولا يُواكب الوضع الحالي لكن المتمعن أكثر يكتشف أن الوضع لم يتغير جذريا على ما سبقه فلم يعطي هذا النظام الجديد الإضافة المرجوة بل بقيت محصورة نظريا فقط ، إذ أدخل الجامعة الجزائرية في متاهة أخرى خاصة في ما يتعلق بمدى موائمة التكوين الجامعي لسوق العمل ، إننا أمام

إن اعتماد نظام ل م د قصد تغطية عجز النظام الكلاسيكي في توظيف العدد الهائل من خريجي الجامعات في سوق العمل كان ظاهريا فقط ، فالواقع أثبت العكس والسبب عدم وجود استراتيجية واضحة تُؤهل هذا النظام لتحقيقه "إذ لا بد من ربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية وسوق العمل، و لا بد من الاستجابة لمتطلبات الاستعمال الأمثل للموارد المادية والبشرية وتوفير الكفاءة والفعالية لذلك، بحيث تكون مخرجات التعليم العالي ضمن تخطيط مسبق يُلي احتياجات المجتمع من الأيدي الماهرة والمهيرة"².

والمتمتع جيدا للواقع اليوم ، يُلاحظ التهافت الكبير للطلبة على الالتحاق بالطور الثاني أي الماستر ، بل واعتباره حق مشروع يستلزم المرور إليه آليا رغم أنه الطور الذي يستدعي توفر نُخبة الطلبة ضمنه هذا إذا كان الهدف توفير النوعية على حساب الكم ، إذ يلجأ الطالب لهذا الطور إيمانا منه بأن مرحلة الليسانس لن تُمكنه من ولوج سوق العمل لأن عدد الخريجين كبير جدا لا يتلاءم مع ما يتطلبه سوق العمل إذ نجد نوع من عدم التوازن بين نوعية التعليم والاحتياجات الاقتصادية وعدم التنسيق بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي بحيث أصبح النمو السنوي للخريجين أكثر من نمو الوظائف الجديدة للأسف الشديد.

من هنا يُمكن الحديث عن فشل نظام ل م د على الأقل إذا قارنا بين ما تم إقراره من خلال المراسيم والتعليمات وبين الواقع المر خاصة في مسألة إدراج

إن ما تم عرضه لا يتوافق مع ما تم تجسيده في الجامعة الجزائرية في أغلب محطاتها، فالمسار الجامعي تم تقليصه إلى ثلاث سنوات بدل أربعة في النظام الكلاسيكي على مستوى الليسانس لكن هذا لم ولن يُعطي إضافة تماما بل بالعكس فرض نوع من الضغط على الطالب الجامعي وعدة مقاييس من الصعب استيعابها في سداسي واحد عكس النظام السابق ، فالإضافة الجديدة هي تقليص السنوات شكلا وليس مضمونا وهذا ما يؤخذ على هذا النظام، ضف إلى ذلك الانتقال الآلي للماستر بيد أن الطور الثاني في النظام القديم (الماجستير) يستلزم المرور على مسابقة وطنية كما أن مسألة الأخذ والرد حول المساواة بين حاملي الماستر و مهندسي الدولة لازالت قائمة إلى الآن رغم أن طبيعة التكوين تختلف تماما.

هناك نقطة أخرى تتمثل في الإضافة التي قدمها هذا النظام الجديد ، وهي الماستر الأكاديمي والماستر المهني هذا الأخير الذي يبقى مُبهما ومُعتمد في جامعات تُعد على أصابع اليد ، إذ يتم فيها التعامل مع مؤسسات وشركات والتي تقوم هي الأخرى بتوظيف حاملي هذه الشهادة ذات الصيغة المهنية ، لكن الواقع يُثبت العكس فالطالب الجامعي هدفه التوظيف والالتحاق بسوق العمل بعد تخرجه ليصطدم في ما بعد بواقع مُزيف والسبب هو عدم ملائمة التكوين الجامعي مع سوق العمل خاصة مع الكم الهائل من الطلبة المتوافدين للجامعات والمتخرجين منها في ظرف ثلاث سنوات (ليسانس) .

ومما لا شك فيه أن الوافدين الجدد اختاروا تخصصات محددة انطلاقا لما تفتحه من آفاق في سوق العمل للضفر بوظيفة، لكن الملاحظ أن العديد من التخصصات لا تتوافق مع المقاييس والمعايير التي تحددها بعض المؤسسات نظرا لاحتياجاتها والتي تتطلب موارد بشرية ذات خصوصية محددة، لذلك فسوق العمل في الجزائر يواجه العديد من الاختلالات ويستلزم بذلك مواجهة ثلاث تحديات يُمكن حصرها في ما يأتي :

- تحدي تدهور نوعية الشغل الذي يبقى هاجسا بالنسبة لكل الاقتصاديات المتطورة وغير المتطورة وهذا ما دفع المنظمة العالمية للشغل إلى إطلاق مبادرة لمكافحة العمل غير اللائق.

- تحدي الدينامية القوية للقطاع غير الرسمي في البلدان السائرة في طريق النمو ومحاولة اجتثائه و التي لم تعطي أي نتيجة ملموسة إلى يومنا هذا.

- تحدي قابلية التشغيل لدى الشباب التي أصبحت معضلة عالمية سواء بالنسبة للاقتصاديات المتطورة أو النامية.⁵

إذن ووفقا لما سبق، فالطالب الجامعي يجد نفسه في تحدي الحصول على وظيفة قبل تخرجه الأمر الذي يُشكل لديه إحباط نتيجة وضعية خريجي الجامعة الذين قبله، لذلك الملاحظ في الطلبة عند اختيارهم لتخصص معين استفسارهم عن إمكانية التوظيف فيما بعد من عدمه ، الاستفسار منصب حول مصير خريجي هذا التخصص قبل التساؤل عن محتوى التكوين من الناحية العلمية على الأقل ، وبالتالي من الضروري "رفع تحدي

تخصصات تتلاءم مع سوق العمل ، حيث كان ذلك في شعب معينة على حساب شعب أخرى" فالتعلم في الجزائر ركز على جانب العرض بمعنى أنه أفرز خريجين لا يحتاج إليهم سوق العمل ونتج عن ذلك بطالة خريجي الجامعات ونقص تشغيلهم وبصفة خاصة بين المتخصصين في الآداب والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية التي تعتمد في توظيفها على المؤسسات العمومية³

3. مُخرجات الجامعة الجزائرية في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية وفرص العمل :

يتطلع الطالب الجامعي فور ولوجه للجامعة إلى تكوين يتلاءم مع يطمح إليه ومن ثم الى وظيفة تُترجم ما تلقاه خلال تكوينه الجامعي .. الانتقال من النظري إلى التطبيقي، لكن سُرعان ما تتغير الصورة التي رسمها ليتكون تخيال سوسيوولوجي مُحدد نتيجة الاحتكاك بالجامعة خاصة مع خريجي الجامعات والذين لم يلتحقوا بسوق العمل .

إن مُخرجات الجامعة تتعدد وتختلف حيث تتمثل في "إعداد الطلبة الخريجين الذين يتم تأهيلهم في مختلف التخصصات وكذلك نتائج الجامعة من دراسات وأبحاث والتي ينشرها أعضاء هيئة التدريس والباحثين والخدمات والاستشارات التي يقدمها مراكز الأبحاث المختلفة فيها، أما المنتفعين من خدمات الجامعة فجهات تستقطب الخريجين لتوظيفهم".⁴ هذه الأخيرة تنشط في سوق العمل وتتطلع إلى موارد بشرية مؤهلة.

أعدادا كبيرة في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية والتي تقف على هامش التنمية كونها لا تستطيع الاندماج في قطاعات العمل، لأن السوق في حاجة ملحة إلى الفنيين والمهندسين والعمالة المهرة في التخصصات العلمية بشتى فروعها ومجالاتها، ومن ثم وجب على الجامعة أن تعمل على توجيه الطلبة نحو مجالات التكوين حيث يعاني الاقتصاد الوطني أكبر نقص في الإطارات، واستحداث تخصصات علمية تكون مواكبة لاحتياجات التنمية وسوق العمل"⁸.

وعند انتقال الطالب الجامعي من حقل الجامعة إلى حقل سوق العمل واصطدامه بالاختلال الموجود بين طالبي العمل وعارضيه، هنا يضطر إلى الالتحاق بالبرامج التي أعدتها السلطة للتقليص من بطالة خريجي الجامعة والتي تتمثل أساسا في صيغ عقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني تحت وصاية الدولة، وبالتالي نرى أن سوق العمل في الجزائر يعيش دوامة حقيقة نتيجة عدة عوامل من بينها ارتباطها المباشر بالسلطة، لذلك نرى أنه "كي تتمكن المصالح العمومية لسوق العمل من أداء وظيفتها والتوصل من التبعية المباشرة للسلطة الوصية يجب إصلاح القوانين التشريعية التي تعمل بها وتنظيمها، فعند مقارنة هذه المصالح بمصالح الدول المتقدمة في تسيير سوق العمل فإن هذه الأخيرة تعمل بالتنسيق مع الثلاثية (النقابات العمالية - العمال - الحكومة) لأن أداء هذه المصالح يعتمد كثيرا على اشتراكات أحد الأطراف الثلاثة أو جميعها وهو ما يدفع مؤسسات سوق العمل إلى تحسين أدائها"⁹.

بحث سبل وآليات إدماج الموارد البشرية التي تضخها المؤسسات الجامعية سنويا في سوق العمل إذ أصبح من أهم الأولويات التي تسعى إليها الجزائر خاصة مع وجود دفعات جامعية جديدة متتالية في حاجة إلى الاندماج في سوق العمل"⁶.

وتعد شعبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية والتي تندرج ضمنها عدة تخصصات (تاريخ - صحافة - الفلسفة بفروعها - علم النفس بفروعه - علم الاجتماع وفروعه) ذات إقبال كبير للطلبة فهي من التخصصات التي تستقبل عدد كبير من الطلبة خاصة الطلبة ذوي شعبة الآداب في الطور الثانوي، غير أن مسألة التوازن بين مُدخلات هذا التخصص ومُخرجاته تفتح المجال للعديد من الاستفهامات حول مصيرهم بعد التخرج على اعتبار أن "أهم وظائف الجامعة هو إعداد القوى العاملة المدربة مهنيا وذلك بغرض التكفل بأعباء المجتمع ومواجهة مختلف الاحتياجات والمتطلبات المتعلقة به من المهن"⁷.

إن المهن التي يُوجه لها خريجي هذه التخصصات تتمثل تحديدا في قطاع التعليم و أيضا في الإدارة وبالتحديد رتبة المتصرف الإداري أو مستشار التوجيه المدرسي ويكون ذلك حسب التخصص دائما، لكن ما تطلبه المؤسسات المستقبلية والعارضة لفرص العمل ضئيل جدا مقارنة مع العدد الهائل من خريجي الجامعات إذ نجد تقدم ما يفوق الألف متخرج مقابل خمسة أو ستة مناصب عمل وهو أمر غير معقول تماما ويطرح العديد من التساؤلات حول مصير هذا الكم الهائل من طالبي العمل، فالجامعات الجزائرية تشهد في كل موسم "تخرج

لهذا لو حددنا الأسباب الحقيقية لبطالة هذه الفئة من المجتمع بالذات نجدها كالاتي:

- التوسع الكمي في التعليم الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد الخريجين في الوقت الذي يزداد في الانكماش الاقتصادي وعدم توفر فرص العمل التي تستوعب هؤلاء الخريجين.

- نقص الطلب الخارجي على اليد العاملة الجزائرية بفعل زيادة حدة المنافسة التي يواجهها بالخارج مع اليد العاملة الأخرى.

- الزيادة السريعة في معدل نمو السكان مما أدى إلى زيادة السكان في سن العمل، والعوامل الديمغرافية التي تضبط ديناميكية السكان مهمة جدا في تحديد مستوى بطالة المتعلمين، نذكر منها : سرعة نمو القوى العاملة الحضرية، انتشار الهجرة الريفية..

- فشل برامج تشغيل الجامعيين والتي تم إدراجها في إطار التضامن الوطني مثل عقود ما قبل التشغيل وغيرها.

- تراجع دور الدولة في التوظيف بالقطاع الحكومي وعجز القطاع العمومي على استيعاب أعداد جديدة من الخريجين نتيجة التضخم باليد العاملة داخله.

- عدم الربط بين سياستي التعليم والتكوين من ناحية وسياسة تخطيط القوى العاملة من ناحية أخرى.

- عزوف بعض الشباب عن العمل الحر والعمل في القطاع الخاص لأسباب تتمثل في عدم الإحساس بالأمان والاستقرار الوظيفي..¹¹

من جهة أخرى نجد أن المؤسسات الخاصة وبالتحديد الاقتصادية منها لا تعتمد على خريجي تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية وتولي أهمية بالغة لخريجي التخصصات الأخرى أو العلمية تحديدا، وبالتالي يجد الطالب الجامعي خريج هذه الشعبة نفسه بين نقص عارضي العمل في المؤسسات العمومية و إقصائه من المؤسسات الاقتصادية ولو بصورة نسبية ، إذن يتضح جليا "عدم قدرة خريج تخصص علم الاجتماع على فرض نفسه ومعرفته والذي يبقى بعيدا عن التعريف بعلمه وقدراته ومهاراته النظرية والتطبيقية وما يمكن أن يقدمه للمؤسسة، فأغلب الخريجين في علم الاجتماع لا يقومون بهذه المهنة فاندماج الخريج وتفاعله مع سوق العمل يكون جزئيا فهو لا يقوم بالاتصال المباشر مع عارضي العمل ، وإذا كان غموض هذه المعرفة لدى عارضي العمل فهذا يرجع إلى طريقة تقدم الخريج لمعارفه ومهاراته والتي في غالب الأحيان لا تضيف شيئا لأفكار المسؤولين هذا الأمر يدفع بالمسيرين الى رفض طلبات التوظيف الواردة من خريجي علم الاجتماع خصوصا في القطاع الخاص"¹⁰ واستنادا لكل ماسبق، فالتركيز في هذا المقال كان على خريجي تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية لكن هذا لا ينفي العراقيل التي يُواجهها الطالب الجامعي في أغلب التخصصات تقريبا الأمر الذي شجع الطالب الجامعي إلى التوجه إلى التجارة الخاصة أو للهجرة ، نتيجة حالة الإحباط وعدم التقبل التي تصيب خريجي الجامعات بين ما كان مُخطط له وبين الواقع المعاش ،

مفادها أنه من الضروري وضع خطط طويلة المدى بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية لوضع صورة مقربة حول مخرجات الثانوية والتي هي نفسها مداخلات الجامعة حتى أن هذا التخطيط من المهم أن يشمل التكوين الجامعي نفسه ثم علاقته بالبيئة الخارجية ، إنها أنساق فرعية لا بد أن تتربط وتتناسق مع بعضها البعض لخدمة النسق العام ولا يجب استبعاد أي جزئية أو التقليل من قيمتها إذا كان الهدف النهوض بالجامعة الجزائرية وتكيفها مع العالم الخارجي، على اعتبار أن استراد تجارب جاهزة من الدول الأخرى وتكيفها بدون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع الجزائري سواء في قطاع التربية والتعليم أو الجانب الاقتصادي يستدعي التخطيط وليس كمن قام باستيراد بدلة واسعة المقاس وغير مناسبة والنتيجة ستكون سلبية لا محالة.

إذن يتضح جليا أن عدم ملائمة بعض التخصصات مع سوق العمل الجديد وأيضا الكم الهائل من خريجي هذه التخصصات يجعل من مسألة التوظيف صعبة للغاية بل وي طرح العديد من التساؤلات حول مدى فعالية التخصصات ذاتها***مادامت غير قادرة على فتح فرص عمل خاصة بها، وهذا ما يفتح المجال لتوجه هؤلاء الطلبة إلى العمل التجاري الخاص أو أي مجال والذي لا يتماشى إطلاقا مع التكوين الجامعي الذي تلقاه حيث "تتمثل الاستراتيجية الجديدة لخريجي الجامعات الجدد بصفة عامة وفي ظل الأزمة الاقتصادية في كونهم يقبلون أول فرصة عمل لهم حتى ولو كان العمل لا يتلائم مع طموحاتهم"¹²

إن الجامعة الجزائرية اليوم و باعتبارها نظام شامل يسعى إلى فرض التوازن من خلال الاعتماد المتبادل بين العناصر المشكلة له ، فإن تعاملها وتفاعلها مع البيئة الخارجية أمر لا بد منه باعتبارها نسقا مفتوحا لذلك فإن أي اختلال يمس التكوين الجامعي سيؤثر لا محال على النظام الداخلي لهذه الهيئة العلمية وأيضا على علاقتها مع البيئة الخارجية (سوق العمل) وهذا ما سيفتح المجال أمام المعوقات الوظيفية للتأثير السلبي على النظام الكلي.

4. خاتمة:

إن تشخيصنا للواقع الجامعي اليوم في هذا المقال ليس غرضه التنقيص من الجهود المبذولة من طرف الوزارة الوصية في السعي للملائمة بين طالبي العمل الجامعيين وعروض المؤسسات في سوق العمل ، بل هي دعوة

الهوامش:

1. في غنية، التغييرات التنظيمية وأثرها على التحصيل الدراسي في الجامعة الجزائرية ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة باتنة، 2014 / 2015، ص 33.
• يمكنكم الاطلاع على ذلك بشيء من التفصيل في مرجع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المعنون ب: إصلاح التعليم العالي جوان 2007 لشرح مبررات الاعتماد على النظام الجديد.
• هذه المبررات اعتمدها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتفسير سبب استردادها لنظام "ل م د" وهي موجودة في دليل إصلاح التعليم العالي جوان 2017.
2. محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويجان، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 136.
3. نصر الدين قريبي(مؤاممة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، عدد 4، ديسمبر 2015، ص 161.
4. مسعودة عجال، القيم التنظيمية وعلاقتها بجودة التعليم العالي ، رسالة ماجستير في علم النفس العمل والسلوك التنظيمي، جامعة قسنطينة، 2010، ص 81.
5. محمد صايب ميزات (بانوراما سوق العمل في الجزائر)، مجلة إنسانيات، الجزائر، عدد 55-56 (مزدوج) ، جوان 2012، ص 42.
6. بوزيد نجوى، وضعية خريج الجامعي في المؤسسة الصناعية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة باتنة، 2009/2010. ص 156.
7. نصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص 159.
8. نصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص 151.
9. بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 / 2009، ص 86.
10. نصر الدين كيروور، علم الاجتماع وسوق العمل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي والتربوي، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 214.
11. نصر الدين كيروور ، مرجع سابق، ص 58.
• هنا نقصد بالخصوص العلوم الإنسانية والاجتماعية كونها من التخصصات التي تتلقى كم هائل من الطلبة لكن الطلب على هكذا تخصصات بعد التخرج في سوق العمل ضئيلة.
12. نصر الدين كيروور، مرجع سابق، ص 60.